ما بين مؤيدين ومعارضين بشأن الموضوع

«منع الاختلاط» يثير جدلا واسعا بين النواب «والقوى الطلابية»

مبارك الطشة

حمد العبيد

الطشة: فصل الشعب نافذ ولا يحتاج إلى تأويل وأي تراجع عن هذا القرار هو بمثابة نقض للعهد

الهاجري: منع الاختلاط لن يكون عائقاً .. ومستقبل الطلبة محل اهتمام

العبيد: نؤيد التزام مدير الجامعة بفصل الشعب خصوصاً أن المباني مصممة أساساً للفصل بين الجنسين

خالد الطمار: نؤيد الالتزام بإعادة فصل الشعب وعدم الإضرار بالطلبة

هايف: هل تطبيق القانون يعتبر رضوخاً من الوزير؟ والمشكلة في فتح شعب مختلطة في "الحقوق"

الجمهور: أحذر الوزير من الرجوع عن قرار الفصل بين الجنسين وعدم التطبيق

العيس: الإدارة الجامعية الضعيفة رضخت للضغوط السياسية في تفسير "منع الاختلاط"

بوشهري: سأتقدم اليوم بتعديل تشريعي يلغي قانون منع التعليم المشترك

«الأكاديمية المستقلة» : نحذر من تسطيح التعليم الحكومي وتهديم مؤسساته

أثار موضوع منع الاختلاط في الشعب الدراسية بالجامعة جدلا واسعا بين النواب من جهة، والقوى الطلابية من جهة أخرى، ففي الوقت الذي نادى فيه نواب بضرورة تطبيق منع الاختلاط باعتباره قانونا قائما بالفعل، رأى نواب آخرون أن فصل الشعب الدراسية يعتبر تجنيا على حقوق الطلاب والطالبات.

في هذا السياق قال النائب الدكتور مبارك الطشة مخاطبا وزير التربية إن "القانون 24 / 1996 ينص صراحة على فصل شعب الطلبة عن الطالبات نصاً صريحاً ونافذاً ولا يحتاج تأويلا"، مثمنا "تعهدات القيادات الجامعية في تطبيق القانون"، ومشيراً إلى أن "أي تراجع عن هذا القرار هو بمثابة نقض للعهد وخضوع لمخالفة القانون، لذلك يجب أن تكون المحاسبة على عدم تطبيق القانون أو تعطيله".

من جهته قال النائب فلاح الهاجري أن قضية إلغاء الشعب المختلطة هي مبدأ محسوم بقوانين مسبقة، مؤكداً أننا لن نغفل عن مشكلة الشعب الدراسية فمستقبل الطلبة محل تقدير واهتمام، ولن تكون عائقا لتطبيق قانون توافقت عليه الرغبة الشعبية وأحكام الشريعة الإسلامية.

وثمن الهاجري موقف وزير التربية ومدير جامعة الكويت لالتزامهما بتطبيق القانون والنظام.

من ناحيته قال النائب حمد العبيد "نؤيد التزام مدير الجامعة بما تم الاتفاق عليه في اللجنة من إعادة فصل الشعب، خصوصاً أن المباني مصممة أساساً للفصل بين الجنسين"، مشددا على أننا في لجنة تعزيز القيم البرلمانية أكدنا على إدارة الجامعة لاتخاذ الإجراءات الإدارية لضمان عدم الإضرار بالطلبة.

بدوره قال النائب فهد المسعود : نرحب وندعم تطبيق قانون منع الاختلاط الذي جاء بتوافق نيابي حكومي سابق .

وأضاف : أثمن دور وزير التربية ومدير جامعة الكويت بالتكليف والإدارة الجامعية في تطبيق هذا القانون الذي تأخر بسبب عدم الاستقرار في المنصب الوزاري والمناصب القيادية في الجامعة والضغوط التي تمارس بحجة الشعب المغلقة

من ناحيته قال النائب خالد الطمار : نؤيد التزام مدير الجامعة بما تم الاتفاق عليه بإعادة فصل الشعب وأن المباني مصممة أساسا لذلك، وقد حضرنا اجتماع اللجنة وتم التأكيد على إدارة الجامعة لاتخاذ الإجراءات الإدارية لضمان عدم الإضرار بالطلبة.

من جهته قال النائب محمد هايف: ان العميد المساعد في كلية الحقوق هو من تسبب بحدوث أزمة «الشعب المختلطة» وليس تطبيق قانون «منع الاختلاط».

وحول ما يشاع من أن وزير التربية قد رضخ لضغوط النواب رد هايف متسائلا: هل تطبيق القانون والالتزام به يُعتبر رضوخاً؟!.

وزاد: المشكلة في فتح شعب مختلطة في كلية الحقوق.

بدوره قال النائب فايز الجمهور : أحذر وزير التربية من الرجوع او التنازل عن قرار الفصل بين الجنسين و عدم تطبيق منع الاختلاط بالجامعة بسبب الضغوط التي تمارس عليه .

وأضاف: التزامك لنا كنواب يحملك المسؤولية السياسية في حالة الرجوع أو التنصل من القرار وستكون بداية عمل لك غير موفقة في الا تلتزم بقراراتك ولا تحترمها.

وزاد الجمهور: مع مراعاة تأمين الشعب الدراسيه لأبنائنا الطلبه وعدم إلحاق الضرر بتعطيل دراستهم وتأمين الشعب اللازمة لهم.

من جهته قال النائب عبدالوهاب العيسى «رضخت الإدارة الجامعية الضعيفة للضغوط السياسية على حساب مصلحة طلبة وطالبات جامعة الكويت رغم تطبيقها الصحيح لتفسير المحكمة الدستورية لقانون منع الاختلاط».

وأضاف «الضحية الأولى كلية الحقوق والعين على باقي الكليات.. الطلبة سيتأخر تخرجهم بالحد الادنى سنتين»

وشدد على أنه على القوى الطلابية أن تنتصر لحقوقها حتى تقلب المعادلة.

من ناحيتها أكدت النائبة الدكتورة جنان بوشهري أن "التزام أبنائنا الطلبة والطالبات في الجلوس في القاعات الدراسية محل اعتزاز، ودليل على احترام بعضهم البعض وحسن تربية أسرهم الكريمة، وهذا ما انتهت له المحكمة الدستورية وأكدته في ما يتعلق بمفهوم الفصل، فأصبح قانون المنع لا قيمة تشريعية له، فأحكام المحكمة الدستورية تسمو على القوانين".

وأعلنت بوشهري "سأتقدم يوم الأحد القادم بتعديل تشريعي يلغي قانون منع التعليم المشترك، وتترك الأمور التنظيمية داخل القاعات للإدارات الجامعية وهيئة التطبيقي علاوة على طرح شعب دراسية متنوعة ما بين مشتركة ومنفصلة وفق المتطلبات التعليمية والأكاديمية وبما لا يضر مصلحة الطلبة، على أن تترك حرية الاختيار في التسجيل لهم".

بدورها قالت «القائمة الأكاديمية المستقلة» في بيان لها إن القيم الحقيقية التي دعا لها الإسلام الحنيف تتمثل في الجوهر وليست في المظهر، وجوهر تلك القيم: "المصداقية في القول والعمل والعدل في التعامل دون مواربة ومحاباة وأن يكون كل ذلك خالصاً لله".

وأضافت في بيانها «تتجسد أهم القيم في احترام الدستور والقانون ومؤسسات الدولة التي تعمل بمقتضاهما. فلسنا بصدد مناقشة الآراء المتباينة في مسألة الاختلاط بجامعة الكويت فلكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه كما نص الدستور، ولكننا بصدد مخالفة نصوص الدستور والقانون التي قام بها وزير التعليم العالي بضغط من بعض أعضاء مجلس الأمة.

وقالت إن العمل المؤسسي الرصين الذي ارتضاه المجتمع الكويتي وقام على أساسه الدستور والقانون قد أهدر بشكل صارخ مما يدل على عدم الاحترام لهذا الدستور والعمل المؤسسي الذي بني على أساسه.

وتابعت ومما هو مؤسف بأن يصادف أن يكون وزير التعليم "الجديد" رجل قانون ويعلم بحكم المحكمة الدستورية في تفسيرها لمفهوم عدم الاختلاط وتحقق مقتضياته، ولذا فإنه قد أصبح واضحاً "تسطيح التعليم الحكومي وتهديم مؤسساته من خلال برامج تتحكم بها قوى التعليم الربحية من جهة والمتأدلجة من جهة أخرى".

وشددت على أنه يجب على وزير التعليم أن يعلم جيداً بأننا نعمل في جامعة الكويت من خلال نسق قانوني وأكاديمي لا يعطيه الحق بأن يقرر ما يراه هو مناسباً ويتجاوز المستويات الأكاديمية من مجالس أقسام وكليات ومجلس الجامعة "ولا أن يهمل الأعراف الاكاديمية المستقرة لأنه يود أن يحافظ على كرسيه".

أما أعضاء لجنة القيم بشكل خاص وأعضاء مجلس الأمة بشكل عام فنقول لهم بأن القيم الحقيقية، إن كنتم تريدون الدفاع عن حرمتها:

"فهي تنتهك نهاراً وجهاراً في مؤسسات التعليم العالي وجامعة الكويت فأين أنتم عنها!

وأضافت أين انتم عن الآتي:

– مخالفات الانشاءات الجامعية التي دونها ديوان المحاسبة ؟!

– أين أنتم عن تبادل المصالح والمناصب بين البعض في الجامعة دون احترام الكفاءة وقواعد المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص؟!

– أين أنتم من التعسف في استخدام السلطة ضد من يستحق الترقية الأكاديمية بينما يتم التساهل مع من لا يستحقها؟!

– أين أنتم من الاعتداء على حقوق الطلبة الكثيرة ومنها في التسجيل والقبول؟!

وتستمر التساؤلات

– أين أنتم من تدني تصنيف الجامعة الذي سببته الإدارات المتعاقبة؟! أين أنتم من اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؟!

أين أنتم من تدخل الأحزاب والتيارات وأصحاب المصالح في القرارات الأكاديمية ودعم كوادرها دون غيرهم وممن هو أفضل كفاءة وأعرق عطاء؟!

أين أنتم من تواضع جهوزية الفصول الدراسية والمختبرات مقارنة بالتطورات العالمية ؟! أين أنتم من إنصاف الموظفين الكادحين في جامعة الكويت؟!

– أين أنتم من حقوق أعضاء الهيئة التدريسية جميعاً التي باتت تهدر ممن يتبوأ المناصب تلو المناصب ويحظى بالمزايا والعطايا ؟!

وأخيرًا، أين أنتم يا أعضاء مجلس الأمة ويا أعضاء لجنة القيم من آخر ابداعات الجامعة حينما تقرر إدارتها: "تشكيل لجنة اختيار المدير للجامعة في انتهاك صارخ لقانون تعارض المصالح ومعايير الشفافية والحوكمة والإدارة الرشيدة" ؟!

–أين أنتم يا أعضاء مجلس الأمة ويا أعضاء لجنة القيم من كل ذلك، أليست تلك قيم مساواة وعدالة نادى وقدسها الإسلام ناهيك عن التي قررها الدستور والقانون الذي اقسمتم بالذود عنه؟

وأكد أن القائمة الأكاديمية المستقلة، وبلسان عربي فصيح مبين نعلن استنكارنا لهذا الاعتداء الصارخ على الدستور والقانون واستقلالية القرار الأكاديمي في جامعة الكويت.

ووأضافت «وتحمل الوزير المسئولية المهنية وترى وجوب تحمله المسئولية السياسية" »

واختتمت «وأخيرًا، ونحن في صدد هذا البيان «لا نقبل من أحد المزايدة على محافظتنا على القيم الإسلامية والعربية والوطنية، بل إننا ندعو لأن تكون تلك القيم متجسدة بجوهرها لكي تظهر بجواهر سلوكنا من أجل مرضاة الله أولاً ومن أجل مصلحة الوطن والشعب، والله المستعان».

خالد الطمار

جنان بوشهري

فلاح الهاجري

فايز الجمهور

القائمة الأكاديمية المستقلة